قمّة بروكسل تناقش حرمان دول تخالف قيم الاتحاد من التمويل

بروكسل – يضغط نواب أوروبيون في القمة التي يعقدها قادة الدول الـ27 حاليا في بروكسل، لتطبيق آلية جديدة تسمح بتعليق الأموال الأوروبية للدول التي تسجل فيها انتهاكات لدولة القانون، وسط استياء متزايد من بولندا لفرضها الدستور الوطني على القانون الأوروبي.

ويبحث القادة الأوروبيون في جدول أعمال القمة الخميس والجمعة، ارتفاع أسعار الطاقة وضرورة تكثيف حملات التلقيح ضد كوفيد – 19 والتحضير لمؤتمر الأطراف حول المناخ كوب 26 والتوتر مع بيلاروس حول مسألة المهاجرين بصورة خاصة.

وأضيفت الأزمة التي أثارتها المحكمة الدستورية البولندية المقربة من الحزب القومي المحافظ الحاكم، إذ أعلنت في السابع من أكتوبر الجاري أن بعض بنود المعاهدات الأوروبية لا تنسجم مع الدستور الوطني.

واعتبرت بروكسل هذا القرار هجوما غير مسبوق على سيادة القانون الأوروبي واختصاص محكمة العدل الأوروبية، وهما من المبادئ المؤسسة للتكتل.

وجرت نقاشات محتدمة الثلاثاء في البرلمان الأوروبي بين رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين التي توعدت بالتحرك ضد وارسو، ورئيس الوزراء البولندي ماتيوش مورافيتسكي الذي ندد بـ"ابتزاز" اتهم الاتحاد الأوروبي بممارسته، متمسكا بسيادة الدستور الوطني.

وحمل الوضع بعض الدول مثل هولندا على المطالبة ببحث هذه المسألة خلال القمة حتى لو لن يفضي النقاش إلى نتيجة، خلافا للنقاط الأخرى المدرجة رسميا على جدول الأعمال.

وقال دبلوماسي أوروبي إن "عددا كبيرا من رؤساء الدول والحكومات سيبدون قلقهم"، مشيرا إلى مخاطر حصول "مفعول عدوى".

غير أن بعض الدول مثل ألمانيا تدعو إلى "الحوار" مع وارسو. وقال مصدر حكومي في برلين "ليس المطلوب تحويل هذه القمة إلى مواجهة... لا نتوقع نقاشا حول عقوبات ضد بولندا".

ومن المحتمل أن تعقد المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي ستكون هذه آخر قمة تشارك فيها قبل الانسحاب من الحياة السياسية بعد حضورها أكثر من مئة قمة خلال 16 عاما بقيت فيها في الحكم، لقاء ثنائيا مع مورافيتسكي.

ورأت عدة مصادر دبلوماسية أنه من غير المبرر الموافقة على صرف 36 مليار يورو لوارسو ضمن خطة الإنعاش الأوروبية لفترة ما بعد الوباء، وهو مبلغ جمدته المفوضية الأوروبية حاليا مطالبة بضمانات حول استقلالية النظام القضائي في البلد.

ويملك الاتحاد الأوروبي أدوات أخرى لفرض احترام دولة القانون وسيادة القانون الأوروبي، لكن بعضها حساس أو معقّد التطبيق، وتبدو الدول الأعضاء معارضة لأي تسرّع بهذا الصدد.

ألكسندر دي كرو

الاستفادة من مزايا الاتحاد الأوروبي تعني قبول القواعد المشتركة

أما النواب الأوروبيون، فيضغطون على المفوضية الأوروبية من خلال تهديدها بملاحقات، لحضّها على الشروع دون إبطاء في تطبيق آلية جديدة تسمح بتعليق الأموال الأوروبية للدول التي تسجل فيها انتهاكات لدولة القانون، وهي آلية يمكن أن تطال بولندا وكذلك المجر التي تواجه بانتظام انتقادات من بروكسل.

وأعلنت المفوضية أنها سترسل "قريبا" بلاغات إلى الدول المعنية، غير أن الدول الأعضاء تدعو إلى انتظار قرار محكمة العدل الأوروبية بهذا الصدد قبل اللجوء إلى الآلية.

وعلق دبلوماسي "لا يمكننا أن نخطئ في هذه المسألة".

وقدمت بولندا والمجر التماسا إلى القضاء الأوروبي لطلب إلغاء هذه الآلية، غير أنه لا ينتظر صدور قرار قبل نهاية السنة أو مطلع العام 2022.

وقال رئيس الوزراء السويدي ستيفان لوفين إنه يجب أن يكون من المستحيل الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي مع مخالفة قيمه الأساسية.

وأضاف لوفين في مؤتمر صحافي في بروكسل أنه "يتعين على المفوضية تحليل ما هي الأدوات الأكثر ملائمة لاستخدامها ضد بولندا".

وتابع "دور المجلس الأوروبي هو مناقشة ذلك وإيضاحه. نحن نريد طرح هذا الأمر لنقول أنه غير مقبول".

وانضم قادة دول البنيلوكس الثلاث الخميس، إلى أولئك الذين يضغطون على وارسو بشأن قضايا سيادة القانون في قمة الاتحاد الأوروبي.

وقال رئيس الوزراء الهولندي مارك روته إن القضية الرئيسية هي استقلال القضاء وليس حكم المحكمة الدستورية الأخير نفسه. وأضاف روته، إنه "من الصعب جدا أن نرى كيف يمكن لبولندا الحصول على مبالغ كبيرة من أموال الاتحاد الأوروبي في خطة الانتعاش المشتركة من جائحة كورونا إذا لم تتم تسوية هذه القضية".

بدوره، أفاد رئيس الوزراء البلجيكي ألكسندر دي كرو بأن الاستفادة من مزايا عضوية الاتحاد الأوروبي تعني قبول القواعد المشتركة، "لا يمكنك الانتماء إلى ناد وتقول إن القواعد لا تخصني".

من جهته علق رئيس وزراء لوكسمبورغ كزافييه بيتل بأنه "سيكون من العار ألا تستسلم بولندا إلا عندما يتعلق الأمر بالمال". وأضاف بيتل أن العقوبات المالية ستكون مقبولة كحل أخير، لكن الحوار لإيجاد حلول مشتركة سيكون أفضل.

وعلى جانب آخر من قضية مخالفة قيم الاتحاد الأوروبي، اتهمت المستشارة الألمانية ميركل الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو بممارسة اتجار الدولة بالبشر.

وهددت ميركل لوكاشينكو بعقوبات اقتصادية أخرى، مشيرة إلى أن الغرض من هذا هو توضيح "أننا ندين هذا النوع من الاتجار بالبشر-وهذا يجب قوله- من جانب الدولة"، وتابعت ميركل أن هذه القضية ستأخذ حيزا كبيرا في أعمال القمة الجمعة.

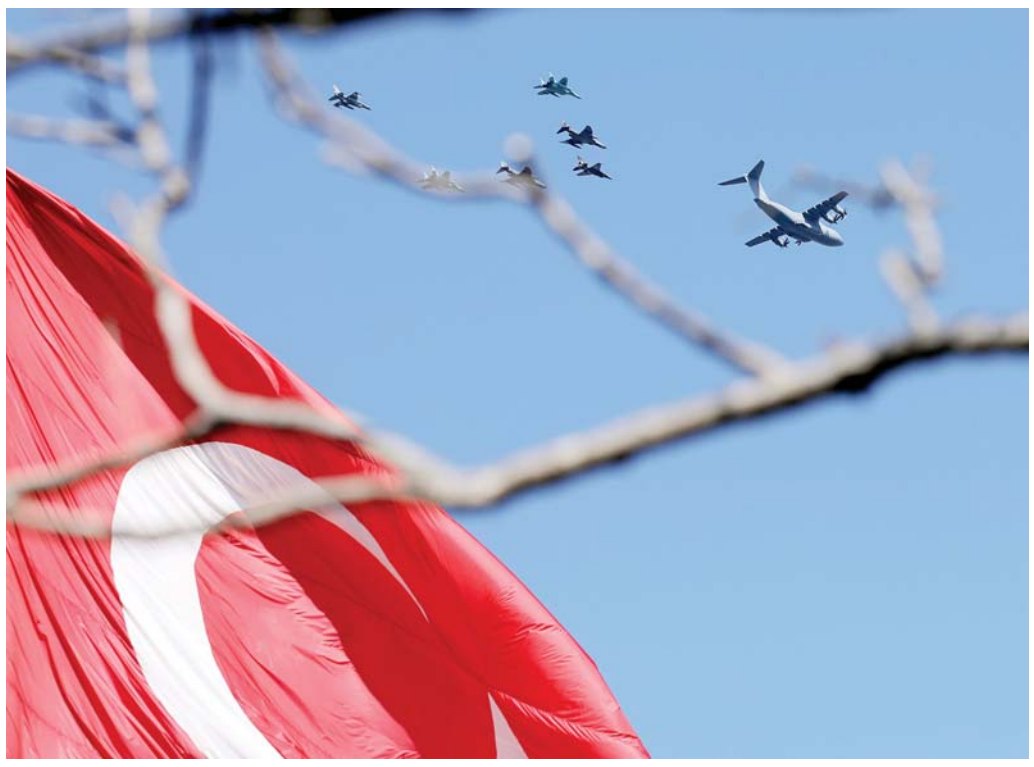

حسابات أردوغان الخاطئة تعرقل تطوير سلاح الجو التركي

أردوغان لا يريد أن يخرج خاسرا بعد فشله في الحصول على طائرات أف – 35 الأميركية

سلاح الجوّ التركي بحاجة إلى تطوير منظومته

يسعى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للحصول على طائرات إف 16 الأميركية بعد خسارته لطائرات إف – 35 الأحدث في العالم، ويحاول الضغط على واشنطن عبر المطالبة بما دفعته أنقرة في المشروع الملغي مع الحاجة الماسة لسلاح الجو التركي من أجل تحديث طائراته.

أنقرة – أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن بلاده ستسترد الأموال المدفوعة للولايات المتحدة الأميركية، والتي بلغت 1.4 مليار دولار، نظير شراء عدد من المقاتلات الأميركية الجديدة من طراز أف – 35، ويأتي ذلك عقب إعلان الولايات المتحدة منع تركيا من الحصول على مقاتلاتها الشبحية الجديدة.

وأفادت وكالة الأناضول التركية، بأن الرئيس التركي أكد للصحافيين المرافقين له على متن الطائرة التركية العائدة من نيجيريا، أن أنقرة ستحصل على الأموال التي دفعتها للولايات المتحدة الأميركية، نظير شراء عدد من مقاتلات أف – 35 الأميركية، حيث شدد أردوغان على أن بلاده ستحصل على المبلغ المدفوع والبالغ قيمته 1.4 مليار دولار بأي طريقة.

ومنعت الولايات المتحدة الأميركية تركيا من الحصول على صفقة الطائرات المقاتلة من طراز أف – 35، عقب شراء تركيا لمنظومات الدفاع الجوي الروسية من طراز أس – 400.

وتبحث أنقرة مع واشنطن، إمكانية استخدام الأموال التركية المدفوعة لشراء مقاتلات إلى جانب بعض الأجهزة الحربية الحديثة.

وقال الرئيس التركي، الأحد إن الولايات المتحدة اقترحت أن تبيع لبلاده طائرات أف – 16، لكن وزارة الخارجية الأميركية نفت تقديم عروض لتمويل بيع تركيا طائرات أف – 16.

وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس إن وزارة الدفاع الأميركية تجري مباحثات مع تركيا لحل الخلاف حول ملف طائرات أف – 35.

ويقول خبراء إن حسابات أردوغان الخاطئة تعرقل تطوير سلاح الجو التركي.

وتدير القوات المسلحة التركية أسرابا من الجيل الرابع من طائرات أف – 16 أميركية الصنع وأف – 4 القديمة.

وبدأت تركيا في الحصول على طائرات أف – 16 من الولايات المتحدة في أواخر الثمانينات وأنتجت محليا الطائرة المقاتلة الشهيرة بموجب ترخيص، كونها واحدة من الدول الخمس التي تنتج الطائرة محليا.

واليوم، تمتلك القوات الجوية التركية ما مجموعه 270 طائرة "أف – 16 سي.دي" في مخزونها، وجميعها من طرازات بلوك 30/40/50. وسيتعين التخلص التدريجي من معظم هذه الطائرات في غضون السنوات العشر إلى الخمس عشرة المقبلة، على أساس تحديثه.

وكانت وكالة "رويترز" ذكرت في وقت سابق أن تركيا قدمت طلبا للولايات المتحدة لشراء 40 طائرة أف – 16 مقاتلة من إنتاج شركة "لوكهيد مارتن" ونحو 80 من معدات التحديث لطائراتها الحالية.

وشاركت تركيا في برنامج إنتاج المقاتلة الأميركية أف – 35 عند إطلاقه، وكان يفترض أن تحصل على حوالي مئة منها، لكن واشنطن استبعدتها عام 2019 من البرنامج بعد حصولها على نظام الدفاع الجوي الروسي أس – 400، الذي عد وجوده في دولة من دول الحلف اختراقا كبيرا.

1.4

مليار دولار دفعتها أنقرة لمشروع صناعة الطائرات إف - 35 الذي تم استبعادها منه

وساهمت هذه القضية وأخرى عديدة في تراجع العلاقة بين واشنطن وأنقرة.

ولا يعني العرض الأميركي أن الأمر سيمر بسهولة، إذ يمكن للكونغرس الأميركي أن يعرقل الصفقة أو على الأقل يجعلها تستغرق وقتا طويلا.

يذكر أن صفقة الطائرات الجديدة أف – 16 قد تصطدم بإعلان تركيا خططا للحصول على دفعة ثانية من نظام الدفاع الصاروخي الروسي وهو ما أدى إلى تحذير جديد من الولايات المتحدة بشأن مخاطر تدهور العلاقات الثنائية، خاصة وأن أيّ صفقات السلاح تتطلب موافقة الكونغرس الذي تتزايد داخله الانتقادات الموجهة إلى الجانب التركي.

وقال جيف فليك المرشح لمنصب سفير في أنقرة خلال جلسة التأكيد في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الثلاثاء الماضي، إن تركيا تخاطر بفرض عقوبات أميركية جديدة بموجب "قانون مكافحة خصوم أميركا" إذا قررت أنقرة شراء دفعة جديدة من نظام الأسلحة الروسي.

وتم ترشيح السناتور السابق جيف فليك من قبل الرئيس الأميركي جو بايدن في الصيف ليكون السفير الأميركي الجديد ليحل محل السفير الحالي ديفيد ساترفيلد.

وقانون مكافحة خصوم أميركا عن طريق العقوبات، أو المعروف اختصارا بـ"كاتسا" هو قانون فيدرالي تفرض بموجبه الولايات المتحدة الأميركية عقوبات اقتصادية وعسكرية على الدول التي تراها واشنطن تتخذ خطوات ضد مصالحها بهدف ثني دول العالم عن التحالف مع أعدائها، وعزل خصومها عن النظام المالي والسياسي الدولي الذي تهيمن عليه واشنطن.

وفرض هذا التشريع عقوبات على روسيا، لكنه هدد أيضا بفرض عقوبات على الدول التي تشتري أسلحة من إنتاج شركات روسية مملوكة للدولة.

ووقع الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب عقوبات ضد تركيا، بموجب قانون "كاتسا" على خلفية شرائها دفاعات صاروخية روسية من طراز أس – 400 عام 2017.

ثم قام الكونغرس خلال مشروع قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2020 بتشديد اللغة بشأن العقوبات، ونص القرار على أن رفع العقوبات أو إعادة منح تركيا مقاتلات أف – 35 لا يمكن أن يتمّ ما لم "تعد أنقرة غير مهتمة بامتلاك صواريخ أس – 400 وتقدّم تأكيدات موثوقة بأنها لن تشتري المزيد منها".

وقد أظهرت إدارة بايدن، منذ توليها السلطة، احتراما لرغبة الكونغرس في هذه المسألة، حيث أوضح أن صادرات الأسلحة لتركيا في المستقبل تعتمد على حل قضية منظومة أس – 400 الروسية.

وتؤمن واشنطن بضرورة سعي المسؤولون الأتراك بجدية للتوصل إلى حل وسط بشأن منظومة صواريخ أس – 400.

وفي جلسة استماع عقدتها لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في يوليو الماضي، قالت فيكتوريا نولاند نائب وزير الخارجية الأميركي إن الرئيس بايدن ملتزم بالإبقاء على العقوبات المفروضة على تركيا إذا استمرت في امتلاكها صواريخ أس – 400 الروسية.

وحدث اجتماع بين الرئيس التركي والرئيس الأميركي على هامش قمة الأطلسي في يونيو الماضي، ورغم أنه خصص حوالي الساعة لمناقشة أزمة منظومة أس – 400 إلا أنها لم تفض إلى أيّ تقدم.

ويقول خبراء إن تركيا قد تحاول ابتزاز الولايات المتحدة وحلفاء الناتو بأنها قد تختار طائرة مقاتلة روسية، سو – 57، على سبيل المثال، في حال شعرت بأنها مهددة بسبب عدم وجود طائرات مقاتلة من الجيل الجديد.

وشهدت الشراكة القائمة منذ عقود بين الدولتين العضوين في حلف شمال الأطلسي توترا لم يسبق له مثيل خلال السنوات الخمس الماضية بسبب خلافات بشأن سياسة كل منهما تجاه سوريا وعلاقات أنقرة الوثيقة مع موسكو وطموحاتها البحرية في شرق البحر المتوسط واتهامات الولايات المتحدة لبنك تركي مملوك للدولة وتراجع حقوق الإنسان والحريات في تركيا.

اجتماع أميركي - أوروبي للتعامل مع مماطلة إيران في الاتفاق النووي

باريس – يجتمع المبعوث الأميركي الخاص بالملف الإيراني روب مالي مع دبلوماسيين بريطانيين وفرنسيين وألمان في باريس الجمعة، لمناقشة الجهود المتعثرة لحمل إيران على معاودة الامتثال للاتفاق النووي المبرم عام 2015، مع استغلال طهران للوقت في تطوير برنامجها النووي.

وقال أحد المصادر الدبلوماسية الذي طلب عدم الكشف عن هويته، إنه يأمل في أن يوفر الاجتماع بعض الوضوح بشأن الطريقة التي قد تتصرف بها القوى العالمية في الأسابيع المقبلة إذا واصلت إيران "كسب الوقت" وتأخير العودة إلى فيينا. وقد أفاد مسؤولون أميركيون بأن الوقت ينفد لإحياء الاتفاق.

وصرحت إيران مرارا على مدى أسابيع بأنها ستعود إلى المحادثات "قريبا"، لكنها لم تعلن بعد عن موعد لاستئنافها في فيينا بشأن إحياء الاتفاق الذي فرضت بموجبه قيودا على برنامجها النووي مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية التي تفرضها عليها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

ويقول محللون إن هناك سببا يدعو إيران إلى عدم تحديد موعد وهو كسب المزيد من الوقت للوصول إلى تخصيب يورانيوم بنسبة 90 في المئة، من أجل الوصول إلى قدرة تمكّن طهران في أي وقت من استئناف برنامجها النووي وصنع قنبلة نووية.

وكان الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب قد انسحب من الاتفاق عام 2018 وأعاد فرض عقوبات أميركية صارمة على طهران. وبعدها بعام تقريبا، بدأت إيران انتهاك بعض قيود الاتفاق على تخصيب اليورانيوم.

وأكد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، أن إيران تستغل الوقت لتعزيز قدراتها النووية، مشيرا إلى استخدامها لأجهزة حديثة.

وقال بلينكن خلال مؤتمر صحافي مشترك في واشنطن مع نظيريه الإسرائيلي يائير لابيد والإماراتي عبدالله بن زايد آل نهيان، في وقت سابق من أكتوبر الحالي، "إيران تستغل الوقت في تعزيز قدراتها النووية وباتت تستخدم أجهزة طرد مركزي حديثة".

وأضاف أنه "حتى الآن لم نر من إيران ما يوحي بأنها عازمة على العودة للامتثال بالاتفاق النووي، وذلك رغم توضيحنا بأننا مستعدون للعودة للامتثال الكامل بالاتفاق إذا ما فعلت إيران".

إيران تحاول كسب المزيد من الوقت للوصول إلى تخصيب اليورانيوم بنسبة 90 في المئة واستئناف برنامجها النووي في أي وقت

وأشار إلى أن "الخيارات الأخرى مطروحة للنقاش حال فشلت الدبلوماسية والجميع يفهم ما نعنيه بذلك"، مضيفا "إذا كان لدى إيران موقف واقعي بإمكاننا التوصل إلى اتفاق".

وبدأت في أبريل الماضي في فيينا محادثات برعاية الاتحاد الأوروبي ترمي إلى عودة الولايات المتّحدة إلى هذا الاتفاق مقابل تخفيضها الإجراءات العقابية التي فرضتها على إيران، لكنّ هذه المفاوضات ما لبثت أن علّقت في العشرين من يونيو بعد يومين من فوز الرئيس الإيراني المحافظ المتشدّد إبراهيم رئيسي.

وقد رفضت الولايات المتّحدة مطالب إيران بالإفراج عن 10 مليارات دولار إثباتا لحسن النية، للعودة إلى المحادثات.

وتطالب إسرائيل الولايات المتحدة وحلفاءها بالتخلي عن المفاوضات مع إيران لاستعادة الاتفاق النووي الإيراني، وتفعيل نظام العقوبات على طهران، لكن إدارة الرئيس بايدن، ترى أن التفاوض مع إيران هو أفضل طريقة لحل المشكلات المتعلقة ببرنامج طهران النووي.

المحادثات معطلة والعمل جار في المحطات النووية الإيرانية